

التوسع الدلالي في نظام العربية

Semantic expansion in the Arabic system

أ.م.د. مؤيد عبد الجبار خضير

جامعة بغداد - كلية علوم الهندسة الزراعية

Muayad Abdul-Jabbar Khudair

Baghdad University

Muayad.a@coagri.uobaghdad.edu.iq

المستخلص :

الأصل في اللغة أن يوضع لكل لفظ معنىً واحداً؛ وذلك لأنَّ الغرض من وضع اللغة إنَّما هو للفهم والإفهام والتواصل بين الناس. فاللغة أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، صفحة 34/1)، إلا أنَّ لغتنا العربية لم تقف عند هذا الحدِّ بل احتاجت إلى مرحلة أخرى تالية أو لنقل ميزات أو صفات إضافية تُؤهلها أن تكون لغةً للقرآن والوحي، وقادرة أن تنهض بهذا العبء الثقيل. وللكشف عن تلك المزايا والصفات، وإبراز مواطن الجمال والتحدي في هذه اللغة، أقمَّ اليوم مع التوسع الدلالي في لغتنا موضوعاً لهذا البحث، الذي يسمو بالبلاغة بحيث يجعلها تعبر عن المعنيين أو الثلاثة في سياق معيَّن واحد وكلُّها منوَّية ومطلوبة ومرادة.

إنَّ المُنتَبِعَ للغتنا العربية سيجد أنَّ الجملة فيها قد تحمل دلالة واحدة فقط وهذا النوع من الجمل هي التي يعبر عنها بالجمال ذات الدلالة القطعية أو النصية، نحو: اشتريت قدحاً ماءً؛ لأنها لا تحتل إلا معنىً واحداً وهو أنَّك اشتريت ماءً مقداره قدحاً. ومنها ما تحمل دلالتين أو أكثر وهي ما يطلق عليها بالجمال ذات الدلالات الاحتمالية، نحو: اشتريت قدح ماءً؛ فإنَّها تحتل أنَّك اشتريت القدح وحده أو اشتريت ماءً بمقدار قدح (السامرائي، فاضل صالح، 2000م، صفحة 17/1).

الكلمات المفتاحية: التوسع، الدلالة، النظام، اللغة العربية.

Abstract:

The principle in the language is that each word has one meaning. This is because the purpose of language development is for understanding, understanding, and communication between people. The language is sounds with which each people expresses their Arabic language did not stop at this point, but rather needed another next stage or to convey additional features or characteristics that would qualify it. To be the language of the Qur'an and revelation, and capable of carrying this heavy burden. In order to reveal those advantages and qualities, and to highlight the beauty and challenges in this language, I stand today with the semantic expansion of our language, the subject of this research, which transcends rhetoric so that it expresses the two or three meanings in one specific context, all of which are required semen's. so I have tried, in the light of my research titled ((The Semantic Expansion in the Arabic System)), to stand on an important aspect of our Arabic language, which is its ability to generate meanings in various rhetorical and artistic ways that reach the stage of miraculousness. The phenomenon of semantic expansion is more than surrounded by the Arabic language in general or a language.

the Qur'an in particular; This is due to what this blessed language bears of flexibility and high ability to generate meanings through artistic rhetorical methods that sometimes reach and transcend the language to the stage of miraculousness, provided that our choice of these twenty issues was not arbitrary, but rather it is all that time and effort helped us with in researching issues of semantic expansion, which are but by way of setting examples that are intended only for disclosure and clarification, not counting and investigation, and a researcher is not executed if he searches other grammar issues, but we thought that we knocked on a door in grammar that still needs more effort; To reveal its secrets and more issues.

التوسع لغةً واصطلاحاً:

التوسع لغةً: وضعت اللفظة لمعانٍ متعددة منها الرزق، أو الغنى، أو القدرة أو الطاقة، يقال: التوسع أو الوُسْعُ: جِدَّةُ الرَّجُلِ، وقدرة ذات يده. تقول: انْفَقْتُ عَلَى قَدَرٍ وَوُسْعِكَ، أي: طاقتك. وَوُسْعُ الْفَرَسِ سَعَةٌ وَوَسَاعَةٌ فهو وَسَاعٌ. وَأَوْسَعَ الرَّجُلُ: إِذَا صَارَ ذَا سَعَةٍ فِي الْمَالِ، فهو مُوسِعٌ وَإِنَّهُ لَذُو سَعَةٍ فِي عَيْشِهِ. وَسَيَّرَ وَسِيعٌ وَوَسَاعٌ. وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَسَعَتْ كُلُّ شَيْءٍ، وَأَوْسَعَ الرَّجُلُ صَارَ ذَا سَعَةٍ فِي الْمَالِ. وتقول: لَا يَسْعُكَ، أي: لَسْتُ مِنْهُ فِي سَعَةٍ (الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د.ت)، صفحة 203/2 (وسع)). ومن معاني اللفظة اللغوية أيضاً الإحاطة (الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، 1992م، صفحة 94/1 (وسع)).

التوسع اصطلاحاً:

أمّا مفهوم التوسع اصطلاحاً فهو أن تدلُّ لفظةً واحدةً في سياق جملةٍ ما على معاني متعددة وكلّها مطلوبة منوية. ويخرج من هذا التعريف المشترك اللفظي؛ لأنّه إنما وضعت المعاني بإزاء المفردات وهو غالباً ما يدور في اللهجات المتعددة بين القبائل العربية، وأنّه أي: المشترك اللفظي غالباً ما يتحدد فيه اللفظ لمعنى واحدٍ في ضوء السياق من نحو ما نُسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي قوله الذي لم أجده في معجمه ينظر: (الصفدي، صلاح الدين خليل، 2000م، صفحة 174/19) (السيوطي، جلال الدين، 1998م، صفحة 297/1):

يَا وَيْحَ قَلْبِي مِنْ دَوَاعِي الْهَوَى ... إِذْ رَحَلَ الْجِيرَانُ عِنْدَ الْغُرُوبِ
غُرُوبِ الشَّمْسِ
أَتَبْعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ أَمْعَنُوا ... وَدَمَعُ عَيْنِي كَفَيْضِ الْغُرُوبِ
الدَّاءُ الْكِبَارُ الْمَمْلُوءَةُ
بَانُوا وَفِيهِمْ طِفْلةٌ حَرَّةٌ ... تَقْتَرُ عَنْ مِثْلِ أَقَاخِي الْغُرُوبِ
الوهاد المنخفضة.

المدخل:

إنّ الناظر في اللغة العربية يجد فيها الكثير من العبارات والاستعمالات التي تحتل أو تتضمن أكثر من معنى، وكلّها مرادة ومطلوب، بمعنى أنّ المتكلم بدلاً أن يوسع في الألفاظ لأجل المعاني نجده يوجز ويصيب هدفه بسهولة ويسر من غير خلل وبحسب ما يقتضيه السياق والمقام، وهو أمر لا يتأتى إلّا لقلّة من أساطين الشعر والنثر، كيف لا والإيجاز ذروة البلاغة، والبلاغة لمحة دالة، وأنّها إصابة المعنى وحسن الإيجاز، وهي كذلك إجماع اللفظ وإشباع المعنى.

وقد ألمح الجاحظ (ت255) إلى شيء من هذا بقوله: "ولي كتاب جمعت فيه آيات من القرآن، لتعرف بها فصل ما بين الإيجاز والحذف، وبين الزوائد والفضول والاستعارات، فإذا قرأتها رأيت فضلها في الإيجاز، والجمع للمعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة" (الجاحظ، عمرو بن بحر، 1424هـ، صفحة 86/3).

وقد ألمح ابن جني (ت392) في لمحّة منه إلى هذا الباب بتساؤله عن اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه، أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ إذ قال: "أعلم أنّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً" (ابن جني، أبو الفتح عثمان، د.ت)، صفحة 490/2). ومن مواطن التوسع في المعنى:

أولاً: التوسع في مجال الحرف

تعدّ ظاهرة الإبدال بين حروف المعاني التي وردت في مواضع كثيرة من القرآن الكريم وفي اللغة ظاهرة مخالفة لمعيارية اللغة؛ لأنّ هذه المعايير حددت على أساس نصوص مختارة من الشعر والنثر، وهذا يعني من الوجهة النظرية أنّه لا بدّ من وجود فروق بين النظام اللغوي (المعيار) وظواهر الاستعمال اللغوي، فإذا كان المجاز هو كسر العلاقة العرفية بين اللفظ والمعنى الذي وضع له في الأصل، فإنّ ظاهرة إبدال الحروف في العربية كسر هو الآخر للعلاقة بين الحرف والمعنى الذي وضع له في أصل كلامهم، ويعدّ ذلك (اتساعاً) وهو من سنن العربية، ومن ثمّ لا يخرج عن معيارية اللغة، والاتساع ينتج عن تبادل الوظائف النحوية، وهو من الرخص الكلامية الجائزة، وقد أعطاه النحاة مصطلح التضمين وهو ما يقابل مصطلح الاتساع عند البلاغيين.

ومن صور الإبدال في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: 104)، اختلف في معنى (من) هل هي للتبعية أم للتبيين أم لكليهما؟ فقد ذكر الزمخشري (ت538) أنّها للتبعية؛ لأنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات (الزمخشري، جار الله، 1407، صفحة 452/1)، وذكر الرازي أنّها للتبيين بمعنى أنّه ما من مكلف إلّا ويجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إذ يجب عليه أن يدفع الضرر عن النفس، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (الحج: 30)، وكقولهم: إنّ فلان من أولاده جنداً ولأمير عسكرياً يريد بذلك جميع أولاده وغلماؤه لا بعضهم (الرازي، فخر الدين، 1420، صفحة 190/35).

ومنهم من يرى أنها وردت لتفيد المعنيين معا؛ لأنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان واجباً على الكل، إلاَّ أنَّه متى قام به قوم سقط التكليف عن الباقيين (الرازي، فخر الدين، 1420، صفحة 190/35).

ومن صور الإبدال الأخرى في الحروف لغرض التوسع ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ (الإنسان 6)، وكذلك قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (المطففين: 28).

إذ الأصل أن يقول: يشرب منها لا بها ولمَّا أراد معنى آخر غير الشرب جاء بالباء وهو ما يسمى بأسلوب التضمين في العربية وهو أسلوبٌ بياني بلاغي يرتقي باللغة إلى أعلى مراتب البيان ومعناه ((إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين)) (السامرائي، فاضل صالح، 2000م، صفحة 12/3).

فالفعل المُضْمَن هو: يمتزج أي أنَّ الخمر ممزوجة بالماء يقول الطبري (ت 310): ((عين يمزج بها الرحيق لأصحاب اليمين، وأمَّا المقربون فيشربونها صرفاً)) (الطبري، محمد بن جرير، 2001م، صفحة 400/24)، ومنهم من ذكر أنَّ الفعل المُضْمَن هو (يرتوي) فيكون المعنى على إرادة الفعلين أي: يشرب منها، ويرتوي بها، وقد ردَّ بعض العلماء هذا الرأي بإمكانية وجود العطش في الجنة لذلك ضُمَّوا الفعل يشرب معنى غير الإرتواء وهو التلذذ برؤية هذه العين إمَّا من التلذذ بالشراب نفسه، أو التلذذ بالمكان وجمال رؤيته وتكون الباء لمعنى القرب والإلتصاق مثلما ذكر النحويون فيكون المعنى عيناً يشرب منها، وينزل، وينظر: (السامرائي، فاضل صالح، 2006م، صفحة 210).

قد تكون الباء حرف جر زائد، أو غير زائد في الجملة وذلك حسب تأويل الجملة والمقصود من الكلام، ومن الأمثلة عليها قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَثِيجُ (الهذليين، الشعراء، 1965م، صفحة 52/1).

فالباء في البيت اتصلت بمفعول شرب وفي هذه الحالة يمكن اعتبارها زائدة (المرادي، حسن بن قاسم، 1992م، صفحة 44)، أما إذا اعتبرناها غير زائدة فهي تفيد الظرفية أو الإلتصاق التي فيها معنى التبعية (المرادي، حسن بن قاسم، 1992م، صفحة 43).

كذلك ما كان من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (التوبة: 104)، فما الغرض من قوله سبحانه وتعالى: عن عباده، والأصل: من عباده؟ إنَّ الله سبحانه وتعالى أراد بهذا العدول أن يضمن معنيين الأول: يقبل العمل الصالح من عباده، والمعنى الآخر: يتجاوز ويعفو ويصفح عنهم السيئات ينظر: (السيوطي، جلال الدين، 1988م، صفحة 198/1) و (السيوطي، جلال الدين، 1974م، صفحة 136/3)، وهو أسلوب التضمين، والغرض منه إعطاء مجموع المعنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد.

ثانياً: التوسع في مجال حذف الحرف

وصف عبد القاهر الجرجاني (ت 472 هـ) باب الحذف بأنه: ((بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكر، أفصحَ من الذكر، والصمتُ عن الإفادة، أزيدُ للإفادة، وتجذُّك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تبين)) (الجرجاني، عبد القاهر، 1992م، صفحة 146).

ومن أغراض الحذف البلاغية اكساب الجملة أكثر من معنى لا أن تقتصر على معنى واحد فقط كقوله تعالى: ﴿وَتَرَعُوبُونَ أَنْ تَكْحُوهُمْ﴾ (النساء 127)؛ فالتقدير هنا يحتمل أن يكون (في) على معنى، ويمكن أن يكون (عن) فيكون على معنى آخر غير الأول، ولما أراد الله كسب المعنيين معاً أبهم تقدير المحذوف.

يقول الأشموني معللاً الحذف: ((فيجوز أن يكون الحذف لقريئة كانت، أو أنَّ الحذفَ لأجل الإبهام؛ ليرتدع من يرغب فيهنَّ لجمالهنَّ، ومن يرغب عنهنَّ لدمايتهنَّ وفقرهنَّ، وقد أجاب بعض المفسرين بالنقديرين)) (الأشموني، علي بن محمد نور الدين، 1998م، صفحة 197/1).

ثالثاً: التوسع في مجال اللفظة الواحدة.

ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾ (القمر: 54-55).

فقد وردت لفظة (نَهَر) بصورة المفرد في حين وردت لفظة (الجنات) قبلها بصورة الجمع، وهو أمر تتفرد به هذه الآية عن بقية الآيات القرآنية التي وردت فيها الكلمة جمعاً أي: (أنهار) بإزاء كلمة (جنات)،

من ذلك قوله تعالى: **سَمَحَّوْا لِلَّهِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جُنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ** سَجَى (التوبة: 72)، ولعل هذا يرجع إلى أمور منها:

- إنَّ فواصل الآيات القرآنية تقتضي ذلك أي: النهر وليس الأنهار.
- دلالة النهر على الجنس أي أنَّها اسم جنس بمعنى الأنهار ومن ثَمَّ فهو بمعنى الجمع (الزمخشري، جار الله، 1407، صفحة 442/4).
- إرادة تضمين كلمة (نهر) أكثر من معنى وفائدة؛ ولذلك جيء بها مفردة، وهي ما لا تؤديه وهي مجموعة.

فنحن إذا ما نظرنا في دلالة لفظة (نهر) لوجدناها تدل على معانٍ مختلفة منها:

السعة، والسعة هنا سعة الرزق والمعيشة وسعة المنازل. قال الفراء (ت207) "وزعم الكسائي أنَّه سمع العرب يقولون: "أتينا فلاناً فكنا في لحمه ونبيلة" فجاء باللفظ المفرد للدلالة على الكثير، والفراء هنا في سياق أنَّ المفرد قد يدلُّ على الكثير، وعنده أيضاً أنَّ (النهر) يعني الضياء والسعة (الفراء، يحيى بن زياد، د.ت)، (صفحة 111/3) وينظر لمعناه هذا أيضاً: (بن زكرياء، أحمد بن فارس، 1979م، صفحة 362/5 (نهر)) أ: و (ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، د.ت)، (صفحة 435)، وقد استشهد ببيت غير منسوب لشاعر معين قالته بعض العرب ينظر: (الفراء، يحيى بن زياد، د.ت)، (صفحة 111/3) و (ابن منظور، محمد بن مكرم، 1414هـ، صفحة 238/5 (نهر)) و (الجوهري، إسماعيل بن حماد، 1987م، صفحة 840/2 (نهر)) :

إِنْ تَكُ لَيْلِيًّا فَإِنِّي نَهْرٌ متى أرى الصبح فَإِنِّي لَا أَنْتَظِرُ
ومعناه صاحب نهار.

وقال آخر وهو قيس بن الخطيم يصف طعنة بالسعة:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي، فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا (ابن الخطيم، قيس، 1967م،
صفحة 46).

فأنهرت فتقها بمعنى: وسعت فتقها.

ومن معاني (نهر) أيضاً: مجرى الماء. وعن أبي فارس أنَّ النون والهاء والراء أصل صحيح يدلُّ على تفتح شيء أو فتحه، تقول: أنهرت الدم إذا فتحته أو أرسلته، وسُمِّيَ النهر نهراً؛ لأنَّه ينهر الأرض أي

يشقها، ومنه المنهرة: وهي فضاء يوجد بين البيوت تلقى فيه الكناسة (بن زكرياء، أحمد بن فارس، 1979م، صفحة 362/5 (نهر)).

وهذه المعاني كلها مرادة إذ إنَّ المتقين في جنات ليس فيها ليل إنما هو نورٌ يتلألأ، وهم في جنات مفتحة أو مفتوحة لهم وفضاؤها واسع وفيها أنهار كثيرة وجارية وهم في سعةٍ من الرزق والعيش والسكن.

وكذلك كلمة (تفتأ) الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (يوسف: 85).

هذه الكلمة لا تستعمل إلا في النفي، ولا تُتَكَلَّمُ إلا مع الجحد، حتى وإن ذكرت من غير (ما) فهي منوية. وهي هنا في الآية بمعنى (ما تفتأ تذكر يوسف) أي: لا تزال تذكره، وتأتي أيضاً بمعنى: نسي تقول: فَنَسِيَ عَنْ الْأَمْرِ أَفْتًا: إذا نسيته ينظر: (ابن منظور، محمد بن مكرم، 1414هـ، الصفحات 119/1-120 (فتأ))، وتأتي بمعنى: أطفأ النار ينظر: (الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، 2005م، صفحة 48 (فصل الفاء))، ويمكن أن يتضمن الفعل في الآية المباركة كل هذه المعاني، فيعقوب عليه السلام لا يمكن أن ينسى ذكر يوسف، ولا يكف عن ذلك ولا يهدأ له بال، وأن نار فراقه لا تنطفأ.

ومن التوسع في مجال اللفظة الواحدة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنٌ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: 260)، فقد اختلف القراء والمفسرون واللغويون في لفظة (فصرهن) على مذاهب: فمن حيث القراءة، قرأ حمزة ورويس عن يعقوب وخلف وأبو جعفر بالكسر (فصرهن)، وقرأ الباقر بالضم (فصرهن) ومنهم عاصم والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير. ينظر: (ابن مجاهد، أحمد بن موسى، 1400، صفحة 190) و (الدمياطي، أحمد شهاب الدين، 2006م، صفحة 209).

أما من حيث المعنى فقد دُكرت لنا المعجمات اللغوية أن معناها (بالضم): أَمْلَهَنَّ وأَجْمِعَهَنَّ إليك، أمَّا (الكسر) ففيه قولان: الأول أنه بمعنى صُرهن، يقال: صارَهُ يَصُورُهُ ويصِيرُهُ، إذا أماله والآخر قطعته وفصلته، ومنه قول العجاج: صُرْنَا به الحُكْمُ وأُعْيَا به الحُكْمَا. ينظر: (ابن منظور، محمد بن مكرم، 1414هـ، صفحة 474/4 (صهر))، أمَّا الزمخشري (ت538) الذي يعدُّ من اللغويين والمفسرين فقد ذكر في معنى (فصرهن) بضم الصاد وكسرها: أَمْلَهَنَّ وَاضْمَمَهَنَّ إِلَيْكَ لِتَعْرِفَهُنَّ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ: فَصُرَهُنَّ مِنْ

التصيرية وهي الجمع أيضاً ثم اجعل على كل جبلٍ منهم جزءاً يريد: ثُمَّ جَزَّئَهُنَّ وَفَرَّقَ أَجْزَاءَهُنَّ عَلَى الْجِبَالِ
ينظر: (الزمخشري، جار الله، 1407 ، صفحة 310/1).

والجمع بين القراءات قد يكون مراداً في أصله لكي نفهم المعنى بجزأيه، فالمعنى الأول: هو قرَّبَهُنَّ إِلَيْكَ
وَضَمَّهِنَّ لِكِي تَتَعَرَّفَ عَلَى سَمَاتِهِنَّ وَأَوْصَافِهِنَّ، والمعنى الثاني: هو قَطَعَهُنَّ.

رابعاً: التوسع في الصيغ المحتملة:

من ذلك على سبيل المثال لا الحصر بيت سحيم عبد بني الحسحاس:
عميرةٌ ودَّعْ إنَّ تَجَهَّزْتَ غادياً كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً (بن الحسحاس، سحيم عبد، 1950م،
صفحة 16)

فيجوز في (ناهياً) اسم الفاعل أن يكون من (نهيتُ) كساع من (سعيْتُ) وسارٍ من (سريتُ)، ويحتمل أن
يكون (ناهياً) مصدرًا كالفالج والباطل والعائر والباغز ونحو ذلك ممَّا جاءت فيه المصادر على صيغة
(فاعل)، حتى كأنَّه قال: كفى الشيب والإسلام للمرءِ نهياً وردعاً أي: ذا نهى، فحذف المضاف وعلقت اللام
بما يدلُّ عليه الكلام ينظر: (ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، صفحة 491/2).

ومن هذا أيضاً بيت الحطيئة:
من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس (الحطيئة، 1993، صفحة 120)

فظاهر هذا أن يكون "جوازيه" جمع جازٍ، أي: لا يعدم شاكراً عليه، ويجوز أن يكون جمع جزاء، أي: لا يعدم
جزاء عليه، وجاز أن يجمع جزاء على جوازٍ لمشابهة المصدر اسم الفاعل (ابن جني، أبو الفتح عثمان،
(د.ت)، صفحة 491/2).

ومنه أيضاً قول الخنساء:
أبعد ابن عمر ومن آل الشريد حلَّت به الأرض أثقالها (الخنساء، 2004م)

فكلمة (حلَّت) في البيت إمَّا من (الحلية) أي: زينت به موتاهها، أو كما قال ابن الإعرابي من (الحل) كأنَّه لما
مات انحل به عقد الأمور.

خامساً: التوسع عن طريق الجمع بين الألفاظ والصيغ ذات الدلالات المختلفة

لو قلنا مثلاً: أعطيته عطاءً حسناً، أعطى هنا في هذا المثال مصدره الإعطاء وليس العطاء. فنقول: أكرم- إكرام، أنزل- إنزال، فلو قلنا: أعطيته إعطاءً حسناً، فهو من باب تأكيد بيان نوع الفعل، في حين أن قولنا: أعطيته عطاءً، فيه معنيان، الأول: العطاء هنا بمعنى ما يعطى كأن يكون المال مثلاً، والثاني: يعني اسم المصدر بمعنى المصدر، وبهذا نكون قد كسبنا معنيين دلاليين بهذا التحول وهما: المال الحسن والإعطاء الحسن.

قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (البقرة 245)، مصدر يقرض في هذه الآية الكريمة هو الإقراض وليس القرض؛ لأنَّ القرض هو مصدر الفعل الثلاثي قَرَضَ، فأقرض- إقرضاً وقرض- قرضاً، ففي الآية الكريمة جيء بالفعل الرباعي لكن لم يؤتى بمصدره وإنما جاء بمصدر الفعل الثلاثي، فلماذا هذا العدول أو التحول من صيغة إلى صيغة أخرى؟ نقول: إننا لو رجعنا إلى معنى القرض في اللغة لوجدناه يحمل معنيين وهما: المال والإقراض ينظر: (الزمخشري، جار الله، 1407 ، صفحة 290/1)، و (الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، 2003م، صفحة 115/1)، و (الأزهري، محمد بن أحمد، 2001م، صفحة 266/8)

ويختلف الموقع الإعرابي تبعاً لذلك فلو أراد القرض بمعنى المال يكون مفعولاً به، وإن أراد بالقرض الإقراض يكون مفعولاً مطلقاً، وعلى هذا التفسير يكون معنى الآية: الإقراض الحسن وهو أن يكون خالص النية لله ومحاسباً أجره من دون من أو تكدير، والمال الحسن وهو أن يكون حلالاً طيباً. فلو أراد الله سبحانه وتعالى معنى واحداً لقال: إقرضاً حسناً، ولما أراد المعنيين جاء بالمصدر من صيغة الفعل (قرض) وليس (يقرض)؛ لأنه أراد التوسع بالمعنى.

في آية أخرى تدخل ضمن نطاق موضوعنا هذا هو قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (النساء: 60)، فالفعل يُضِلُّهم مصدره إضلالاً؛ لأنه من الفعل الرباعي أضلَّ (أضلَّ، يُضِلُّ، إضلالاً)، ولكنَّ الآية الكريمة قد عدلت منه إلى مصدر الفعل الثلاثي (ضلَّ) وهو (الضلال)، فلم هذا العدول؟ السبب في هذا العدول هو أنَّ الشيطان يُريد أن يبدأ مرحلة الضلال ويضع الإنسان على طريق الضلال من دون أن يبقى متابعاً لخطوات هذا الضلال، وعلى الإنسان نفسه أن يبتدع من الضلال ووسائله ما يخفى على الشيطان نفسه، ولو ذكرت الآية مصدر الفعل الرباعي المذكور وقال: إضلالاً؛ لكانت عملية الإضلال كلها راجعة للشيطان من دون تدخل الإنسان بها.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: 8)، والقياس: تبتلا وليس تبتيلاً؛ لأن المصدر تبتيلاً هو من الفعل بتل، نقول: فعل - تفعيلاً، مثل: علم - تعليماً، قدم - تقديماً، قوم - تقويماً. فجاء سبحانه وتعالى بالفعل (تبتل) ولم يجيء بمصدره (تبتلاً) وإنما جاء بمصدر الفعل (بتل)؛ وذلك ليجمع بين داليتين:

الأولى: تفيد التدرج والتكلف في الغالب وهي صيغة (تفعّل) نحو: تجرّع الماء أي شربه جرعة فجرعة.
الثانية: تفيد المبالغة والتكثير في الغالب وهي صيغة (تفعيل) نحو: كسّره - تكسيراً، أي: جعله كسرة كسرة.

فجمع الله سبحانه وتعالى المعنيين: معنى التدرج ومعنى المبالغة والتكثير. فالتبتل هو انقطاع المؤمن للعبادة من غير تكلف ولا إسراف بداية ثم تنتقل بعد ذلك إلى التكثير في العبادة وهذا وضع تربوي فني بياني عجيب فبدأ بالتدرج من الصيغة الفعلية التي تدل على الحدوث والتجدد (تبتلاً)، إلى الصيغة الاسمية التي تدل على الكثرة والثبوت (تبتيلاً).

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ (آل عمران: 37)، قال: نباتاً ولم يقل: إنباتاً؛ لأن مصدر الفعل (أنبت) هو: الإنبات، في حين أن نباتاً هو مصدر الفعل (نبت)، والعدول من صيغة مصدر الفعل (أنبت) إلى صيغة مصدر الفعل (نبت) غرضه الجمع بين معنيين في أوجز عبارة:

الأول: يدل على مدى مطاوعة امرأة عمران لأمر الله وقبولها له، وهذا في مقام المدح والثناء والتكريم أي: أنبتها فنبتت نباتاً حسناً.

الثاني: إنها قبلت وطاوعت هذا الإنبات، فلو قال: إنباتاً حسناً لكانت العملية كلها لله وكما شاء.

سادساً: التوسع عن طريق الإعراب

منه قوله تعالى: ﴿فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (التوبة: 82)، فما معنى قليلاً وكثيراً في قول الله سبحانه وتعالى؟ هل معناهما قليلاً من الضحك أو قليلاً من البكاء، أو كثيراً من الضحك أو كثيراً من البكاء؟ والمعنيان مرادان أي فليضحكوا ضحكاً قليلاً ووقتاً قليلاً، وليبكوا بكاء كثيراً ووقتاً كثيراً فجمع سبحانه وتعالى بين الظرفية والمصدرية. والإعراب يختلف تبعاً لذلك بين المفعول المطلق في الحالة الأولى أو ظرف في الحالة الثانية ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (النساء: 36)، هل المقصود شيء من الأشياء مما يشرك به الناس؟ أم شيء من الشرك مهما صغر؟ هذه

الآية تحتل المعنيين معاً فتحتمل أن يكون شيئاً من الأشياء فيكون مفعولاً به، وتحتل أن يكون شيئاً من الشرك فيكون مفعولاً مطلقاً، والمعنيان مرادان، والله سبحانه وتعالى نهانا من الشرك المادي والشرك المعنوي.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (النساء: 77)، الفتيل هو الخيط في شق النواة فما المقصود ب(فتيلاً) هل هذا الشيء المادي الصغير أم شيئاً من الظلم وإن كان قليلاً؟ إن أردنا الشيء المادي يكون مفعولاً به وإن أردنا المصدر أي لا تظلمون شيئاً من الظلم وإن كان قليلاً يكون مفعولاً مطلقاً. والله سبحانه وتعالى أراد المعنيين.

سابعاً: وقد يصلح الموقع الذي تشغله كلمة ما لغير وجه.

فيكون نتيجة للعلاقة النحوية المعقدة بين المفردات في التركيب. وكأن يقال مثلاً: جاء زيدٌ ركضاً. يصلح في (ركضاً) وجه المفعولية المطلقة للفعل (جاء)؛ لأن هذا الأخير تشمل دلالاته دلالة فعل المصدر (ركض)، ويصلح في هذا الاسم كذلك المفعولية المطلقة لفعله المحذوف الذي ناب عنه، أي يركض ركضاً، كذلك تصلح فيه الحالية أيضاً فيكون بمعنى (راكضاً) (الأندلسي، أبو حيان أثير الدين، 1420، صفحة 49/7).

وبذلك نرى أن ما جعل اللفظ في هذا التركيب يحتمل غير وجه مطرد ومن ثم أكثر من معنى هو العلاقة النحوية المعقدة بين المفردات، وهذا الأمر تقتضيه طبيعة اللغة، لأن الشاهد لم يخرج على القاعدة، ولم يؤثر فيه أمر سياقي.

ويحدث شبيه بذلك في الكاف التي تقع هذا الموقع، نحو قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ءَآخِرٍ﴾ (البقرة: 264). تحتل الكاف في (كالذي) في مثل هذا التركيب أينما وقع الحالية، أو المفعولية المطلقة على أنها صفة نابت عن المصدر المحذوف (ابن هشام، عبد الله جمال الدين، 1985م، صفحة 782)، والوجهان مطردان في هذا الموقع.

ثامناً: التوسع عن طريق عود الضمير:

اختلف في عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (الإنسان: 8)، إذ يرى الطبري (ت 310) أن الضمير من قوله تعالى: (على حبه) يعود على الطعام فقال ((كان هؤلاء الأبرار على حبهم إياه، وشهوتهم له)) (الطبري، محمد بن جرير، 2001م، صفحة 97/24) أي للطعام، ومثل هذا ذهب أبو إسحاق الزجاج (ت 311) إذ قال ((هذه الهاء تعود على الطعام، المعنى يطعمون الطعام أشدّ

ما تكون حاجتهم إليه، للمسكين ووصفهم الله بالأثرة على أنفسهم)) (الزجاج، أبو إسحاق، 1988، صفحة 259/5).

أمّا أبو إسحاق الثعلبي (ت 427) فقد نقل عن الداري أنها تعود على الله، ونقل أيضاً عن الحسين بن الفضل أنها تعود على المصدر أي: على حبّ إطعام الطعام (أبو إسحاق، أحمد ابن الثعلبي، 2002م، صفحة 96/10).

وحاصل ما ذكره عن عود الضمير في هذه الآية: إنّه يعود على الاطعام وهو أظهرها وهو من باب الإيثار.

إنّه يعود على حب الإطعام من دون منّة ولا تكدير وعن طيب نفس وهو من باب الإحسان؛ لأن الفعل مذكور فيمكن أن يعود الضمير على مصدره وإن لم يذكر المصدر كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: 8).

إنّه يعود على حب الله وهو وجه محتمل وهذا من باب الإخلاص.

ولعلّ هذه المعاني كلّها مرادة؛ لأنّها تجمع الإيثار والكرم والإخلاص، ولأنّ الله سبحانه وتعالى كان يمكن أن يكتفي بذكره (يطعمون) بحذف (الطعام)، فيكون عود الضمير حينئذٍ إمّا على المصدر أو على الله ولا يمكن أن يرجع على الطعام وهو الوجه الأول .

تاسعاً: ومن أساليب التوسع الأخرى هو جعل الفعل المتعدي لازماً أو في حكم الازم وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (النور: 63)، وهو أسلوب التضمنين؛ إذ المراد بالآية الكريمة تحذير للذين يخالفون أمر الله وكذلك للذين يخرجون عن أمره. فقد جمع الله تعالى المعنيين بأخصر أسلوب ومنه كذلك قول الفرزدق:

كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجْنِي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِي. (معمر بن المثنى، أبو عبيدة، 1998م، صفحة 773/3)

فقد يكون المراد صرفه عنه أو قتله. ينظر: (الأشموني، علي بن محمد نور الدين، 1998م، صفحة 200/1).

عاشراً: التوسع عن طريق اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث.

وذلك بشروط : ينظر: (ابن عقيل، عبد الله عبد الرحمن، 1980م، صفحة 49/3) و (ابن مالك، جمال الدين محمد، 1982، صفحة 922/2)

1- أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه.

2- أن يكون المضاف كل المضاف إليه، أو بعضه، أو كبعضه.

نحو قولهم: أشرقت صدر القناة بالدم. إذ اكتسب (صدر) المذكر التانيث من المضاف إليه (القناة)، بعد توافر الشروط المذكورة لتأنيثه، ومثله قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَؤُهُمْ لَهَا خُضِعِينَ﴾ (الشعراء: 4)، فأخبر عن (الأعناق) وهي مؤنثة بقوله: (خاضعين) وكان القياس أن يقول: (خاضعة)، ولكنه عاملها معاملة المذكر؛ لأنَّ المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منه.

وبقدر تعلق الأمر بمسألة التوسع الدلالي أقول: إنَّما يحسن ذلك الاختلاف إذا أدَّى معنىً بلاغياً لا يؤديه الأصل، والتوسع في المعنى واحد من تلك الأغراض البلاغية، وذلك أنَّه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث، فإنَّه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم ولا يخص المضاف وحده به. من ذلك قوله تعالى السابق فإنَّه ذكر (خاضعين) ولم يؤنث ويقل (خاضعة)؛ وذلك لأنَّه لا يريد خضوع الأعناق فقط بل أراد أن يجمع خضوع الأعناق مع خضوع أصحابها، فقَدَّم الأعناق للإسناد ولكنَّه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين في تعبير واحد.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: 56)، قال الله: (قريب) ولم يقل: (قريبة)؛ وذلك لكسب معنيين وهما: قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً، وليست الرحمة وحدها قريبة، فجمع المعنيين معاً، وقربه وقرب رحمته، فقَدَّم الرحمة وأخبر عن الله. ينظر: (السامرائي، فاضل صالح، 2000م، صفحة 134/3).

حادي عشر: ومن مواطن التوسع في معنى اللفظ وجعله أكثر شمولاً هو استعمالنا لبعض أسماء الأفعال.

فقد ربط النحاة الصيغة المنونة منها بالجانب الدلالي وذلك مثل قولنا: (صه) بالتسكين للمخاطب إذا أردنا اسكاته عن كلام معهود بيننا مع جواز أن يتكلم بغيره، خلافاً لقولنا: (صه) بالتثنية فإنَّنا نريد بذلك اسكاته سكوتا تاماً أي عن كل كلام (مطلق الكلام). ينظر: (سيبويه، عمرو بن عثمان، 1988م، صفحة 302/3).

ثاني عشر: التوسع عن طريق أداة التعريف.

من التوسع في المعنى دخول (ال) التعريفية؛ لغرض استغراق خصائص الأفراد، مبالغة في المدح أو الذم قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 2)، فلفظة (الكتاب) في الآية فضلاً عن إشارتها إلى القرآن الكريم، ولكن ألفت بظلال معنوية أخرى فهو: الكتاب الكامل في الهداية والمطلق في الكمال. ينظر: (محمود، محمد قواد، 1999م، صفحة 43).

ثالث عشر: الخروج عن المطرد في لغة العرب.

هناك شواهد تطالعنا في القرآن الكريم خرجت في ظاهرها عن المطرد في لغة العرب، لغاية بلاغية إعجازية، وهي جعل الأسلوب يتحمل أنماطاً تركيبية عديدة، لكلٍ منها دلالاته الخاصة به، وبذلك يخفي هذا الأسلوب الذي خرج في ظاهره على النمط المطرد أطياً من الدلالات الجزئية، تكثر وتقل بحسب الأنماط التركيبية التي يُحتمل أن يوجّه الأسلوب في ضوئها. ومما جاء خارجاً على المطرد في القرآن الكريم واقتضى تعدداً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةٍ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130)، وقع في الآية الكريمة الاسم المنصوب "نفسه" موقع التمييز، وهو معرّف بالإضافة، وهذا مخالف لقاعدة مطردة من قواعد التمييز، وهي أن يكون نكرة، وبذلك تعددت الأوجه فذهب الفراء (ت 207) إلى أنه تمييز وجاء معرّفاً وهو كالنكرة؛ لأنّه مفسّر والمفسّر في أكثر الكلام نكرة. ينظر: (الفراء، يحيى بن زياد، (د.ت)، صفحة 79/1)، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه مشبه بالمفعول به أو مفعول به على أنّ (سفه) يتعدّى بنفسه مثل (سفه) المضعّف ينظر: (الفراء، يحيى بن زياد، (د.ت)، صفحة 628/1)، وعن أبي عبيدة (ت 210هـ) أنّ الفعل ضمن معنى أهلك و (نفسه) مفعول به، وعن الزّجاج (ت 311هـ) أنّ الفعل ضمّن معنى (جهل)، وعن مكّي (ت 437هـ) أنّ (نفسه) توكيد لمؤكّد محذوف، والتأويل: سفه قوله نفسه، وعن بعض البصريين أن الاسم انتصب على إسقاط الجار، أي سفه في نفسه. ينظر: (الأندلسي، أبو حيان أثير الدين، 1420، صفحة 628/1).

فالخروج على القاعدة المطردة الذي جاء في هذه الآية الكريمة هو الذي أدّى إلى هذا التعدّد

الدلالي .

رابع عشر: ولعل الأمر لا يختلف في الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله مبتدأ وخبر.

قال تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة: 127). يحتمل الضمير المنفصل في الآية الكريمة الفصل، لأنه وقع بين معرفتين، ويحتمل التوكيد لاسم (إنّ) الضمير المتصل، كذلك يحتمل الضمير

(أنت) أن يكون مبتدأ، في موضع رفع، والاسم بعده الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الخبر لـ (إن). ينظر: (الأندلسي، أبو حيان أثير الدين، 1420، صفحة 620/1). والأوجه السابقة محتملة في مثل هذا التركيب أينما وقع مع اكتسابه ظللاً معنوية متعددة، لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة، وليس هناك قرينة حاسمة تحدد وجهاً وتلغي غيره.

خامس عشر: الأفعال التي تصلح للتعدية إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ (الأنعام: 135)، فيجوز أن تكون (من) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، و(تكون) جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، ينظر: (العكبري، أبو البقاء، (د. ت)، صفحة 540/1). ويجوز أن تكون (من) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وجملة (تكون له عاقبة الدار) بعده خبر، على أن غياب القرينة التي تحدد التعدية للفعل (تعلمون) المعلق عن العمل لفظاً على هذا الوجه جعل الجملة الأسمية المصدرة باسم استفهام، جعلها تحتل وجهين، فيصلح فيها أن تكون سادة مسد مفعولي (تعلمون)، على أن الفعل يتعدى إلى اثنين، ويصلح أن تكون في سادة مسد مفعول (تعلمون)، على أن الفعل يتعدى إلى واحد، لأنه بمعنى (عرف) ينظر: (الأندلسي، أبو حيان أثير الدين، 1420، صفحة 653/4)، ويترد استخدام الفعل في كلا الوجهين.

قال الواحدي: موضع (من) نصب بوقوع العلم عليه والمعنى (فسوف تعرفون)، ويجوز أن يكون رفعاً على معنى: تعلمون أيّا تكون له عاقبة الدار وما أنتم بمعجزين، ينظر: (النيسابوري، أبو الحسن علي، 1430، صفحة 397/17).

وهكذا يتبين لنا مما تقدم أن طبيعة اللغة تجعل أحياناً العلاقة النحوية بين المفردات معقدة، فيولد هذا الأمر تعدداً في معاني بعض العناصر النحوية من خلال صلاحية الموقع الذي يشغله لفظ ما لغير وجه، وهو أمرٌ يتجاوز غياب الحركة الإعرابية كما نلاحظ، فيشمل العلاقة النحوية بين عناصر النظام التركيبي، ولعل الأمثلة على هذا النمط كثيرة نكتفي بما تقدم منها.

سادس عشر: التوسع عن طريق تعدد معاني المبنى للفظ ما، لعدم وجود قرينة تحدد وجهاً معيناً.

تطالعنا جملة من الأدوات بهذا النمط، من ذلك مثلاً " أن " عندما تحتل التفسير وغيره. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا ءَامِنَّا وَآشْهَدُ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ (المائدة: 111).

يحتمل في (أن) اعتبارها تفسيرية؛ لأن قاعدة (أن) المفسرة محققة في هذا التركيب، وهي أن تسبق بجملة فيها معنى القول من غير حروفه، وتليها جملة، ويحتمل أيضاً أن تكون (أن) حرفاً مصدرياً، تؤول وما بعدها بمصدر على إسقاط الجار؛ لأنه يطرد إسقاط الجار قبل (أن) المصدرية (الأندلسي، أبو حيان أثير الدين، 1420، صفحة 408/4). وبذلك نرى أن هذا الشاهد لم يخرج على قاعدة حتى اقتضى تعدداً؛ لأن الأوجه التي احتملها مطردة، ثم إنه ليس هناك مؤثر سياقي أدى إلى ذلك.

ومن ذلك أيضاً الأداة (ما) عندما تحتل الموصولية وغيرها.

قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْرَوْنَ﴾ (النحل: 53) تحتل (ما) أن تكون شرطية وأن تكون موصولة ينظر: (ابن هشام، عبد الله جمال الدين، 1985م، صفحة 398 (مسألة: 563)). وإذا كان سياق القرآن الكريم يرجح الشرطية لما تفيده من بلاغة من خلال الجزم فإن ذلك لا يلغي الوجه الثاني، لأن الترجيح لا يلغي الجواز، فالوجهان محتملان في مثل هذا التركيب. ولا يختلف الأمر في (من) عندما تحتل الشرطية والموصولة. قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لُّغَتَنَا لِلَّهِ عَلَى الْكَذِبِينَ﴾ (آل عمران: 61). تحتل (من) في هذا التركيب أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة. ينظر: (الأندلسي، أبو حيان أثير الدين، 1420، صفحة 187/3)، وليس هناك دليل يلغي أحد الوجهين.

سابع عشر: التوسع في المعنى عن طريق الصيغ التي تحتل الدلالة على المضارع أو الماضي.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾ (النساء: 97) تحتل صيغة الفعل في (توفاهم) الدلالة على المضارع وعلى الماضي. ينظر: (الزمخشري، جار الله، 1407، صفحة 327/4).

ثامن عشر: التوسع في المعنى عن طريق الصيغ التي تحتل الدلالة على الفعل المضارع وعلى اسم الفاعل.

قال تعالى: ﴿قَالَ عَرِفْتُ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ (النمل: 39). تحتل صيغة (أتيك) الدلالة على الفعل المضارع مثلما تحتل الدلالة على اسم الفاعل. ينظر: (الزمخشري، جار الله، 1407، صفحة 368/3)، وليس هناك دليل يلغي الاحتمال في مثل هذا التركيب.

تاسع عشر: التوسع في المعنى عن طريق الصيغ التي تحتل الدلالة على اسم المكان مثلما تحتل الدلالة على المصدر. قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا﴾ (النساء: 31). تحتل صيغة (مدخلاً) الدلالة على اسم المكان مثلما تحتل الدلالة على المصدر (الزمخشري، جار الله، 1407 ، صفحة 503/1)، وما من دليل يلغي التعدد في مثل ذلك.

عشرون: ألفاظ تصلح لأن تكون مفردة، وتصلح لأن تكون مركبة، فيؤدي هذا الأمر إلى تعدد في التحليل النحوي والمعنوي.

من ذلك (ماذا) عندما تأتي في بعض العبارات المطردة. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ (البقرة: 26). يجوز في مثل هذا التركيب أينما وقع أن تكون (ماذا) مؤلفة من كلمتين، أي: ما الذي؟ إحداهما مبتدأ والأخرى خبر، وجملة (أراد الله) صلة لـ (ذا) الموصولة والعائد محذوف، لأن فيه شروط جواز الحذف، والتقدير: ما الذي أراده الله؟ ويجوز فيها أن تكون كلمة واحدة تفيد الاستفهام بمعنى: أي شيء؟ فتعرب مفعولاً به مقدماً للفعل أراد، أي: أي شيء أراد الله بهذا؟ وهذا التعدد في (ماذا) متعارف عليه عند جمهور النحاة (الأندلسي، أبو حيان أثير الدين، 1420، صفحة 200/1)، لأنه ما من قرينة تلغيه وتحدد وجهاً معيناً.

خلاصة البحث:

لقد حاولت في ضوء بحثي الموسوم ((التوسع الدلالي في نظام العربية)) أن أقف على جانب مهم من جوانب لغتنا العربية هو قدرتها على توليد المعاني بطرائق فنية بلاغية متنوعة تصل بها مرحلة الإعجاز. إن ظاهرة التوسع الدلالي أكثر من أن يحاط بها في اللغة العربية عموماً أو لغة القرآن خصوصاً؛ ذلك بما تحمله هذه اللغة المباركة من مرونة وقدرة عالية على توليد المعاني بطرائق بلاغية فنية تصل وتسمو باللغة إلى مرحلة الإعجاز أحياناً، على أن اختيارنا لهذه المسائل العشرين لم يكن اعتباطاً بل هو كل ما أسعفنا به الوقت والجهد من بحث في مسائل التوسع الدلالي، وهي إنما على سبيل ضرب الأمثلة التي لا يراد منها سوى الكشف والتبيين لا العد والاستقصاء، ولا يعدم باحث إذا ما فتنش في مسائل النحو غيرها، ولكن حسبنا أننا طرقتنا باباً في النحو ما زال بحاجة إلى مزيد من الجهد؛ للكشف عن خفاياه ومزيد من مسأله.

نتائج البحث:

1- وجدت في تفسيره بعض الألفاظ التي أفادت معنى الاتساع لغوياً، مثل أن السعة تعني: الرزق والغنى والقدرة.

2- إنَّ تعدد معاني الاتّساع اللغوية في تفسيره أدى إلى تعدد معاني تلك اللفظة بحسب السياق الواردة فيه.

3- معنى الاتّساع اصطلاحاً وجد مبكراً في كتب علماء اللغة كالجاحظ (ت255هـ)، وابن جني (ت392هـ).

4- إنَّ الاتّساع أسلوبٌ إبداعى وجد عند العرب؛ ذلك لأنَّهم تميزوا بقوة الإحساس والقدرة على التخيل الواسع كونهم أمة شاعرة وهذا ما توصل إليه ابن جني.

5- إن ظاهرة الاتّساع شملت أبواب نحوية ولغوية كثيرة.

6- إنَّ خروج اللغة عن المؤلف هو اتساع أيضاً ويعرف أيضاً بالخروج أو الانحراف عن الأصل.

7- إنَّ تعدد أساليب العربية هو مظهرٌ من مظاهر الاتساع الدلالي، إلى جانب علل التعبير القرآني فهي وسيلة من وسائل الاتّساع في المعنى من ذلك إثارة بعض الحروف أو الأسماء أو الصيغ وغير ذلك، وهذا يعني أنَّ كل وسائل الاتّساع يؤتى بها لتأدية معنى من المعاني وبذلك تتعدد المعاني.

8- الاتساع في المعنى لا يكون إلا بتعدد معاني اللفظة الواحدة لذلك فإنَّ هناك علاقة بين اللفظ والمعنى فعن طريقهما يمكن فهم القصد من الكلام، ومن ترابطهما يكون التوسع الدلالي.

وأخيراً نرجو من القارئ العزيز أن يعذرنا فيما وقعنا فيه من هنات، أو أغلاط، أو يحسب أننا وقعنا فيه، فذلك مبلغنا من العلم. وألاً يحرمنا أجر المجتهدين وإن لم نكن منهم فهو أحسن مأمول وأكرم مسؤول إنَّه الله ربِّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت) الخصائص (المجلد الرابع)(الهيئة المصرية العامة للكتاب، المحرر) القاهرة، مصر.

2. ابن الخطيم، قيس. (1967م). ديوان قيس بن الخطيم. (ناصر الدين الأسد، المحرر) بيروت، لبنان: دار صادر.

3. ابن عقيل، عبد الله عبد الرحمن. (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد 20). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار التراث.

4. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. ((د.ت.)). غريب القرآن. (أحمد صقر، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الكتب العلمية.
5. ابن مالك، جمال الدين محمد. (1982). شرح الكافية الشافية (المجلد 1). (عبد المنعم أحمد هريدي، المحرر) مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي.
6. ابن مجاهد، أحمد بن موسى. (1400). السبعة في القراءات (المجلد 2). (شوقي ضيف، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار المعارف.
7. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب (المجلد 3). (اليازجي، و جماعة من اللغويين، المحررون) بيروت، لبنان: دار صادر.
8. ابن هشام، عبد الله جمال الدين. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (المجلد 6). (مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، المحررون) دمشق، الجمهورية العربية السورية: دار الفكر.
9. أبو إسحاق، أحمد ابن الثعلبي. (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (المجلد 1). (أبو محمد ابن عاشور، المحرر) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
10. الأزهري، محمد بن أحمد. (2001م). تهذيب اللغة (المجلد 1). (محمد عوض مرعب، المحرر) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
11. الأشموني، علي بن محمد نور الدين. (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
12. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (1992م). الزاهر في معاني كلمات الناس (المجلد 1). (حاتم صالح الضامن، المحرر) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
13. الأندلسي، أبو حيان أثير الدين. (1420). البحر المحيط في التفسير. (صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت، لبنان: دار الفكر.
14. بن الحسحاس، سحيم عبد. (1950م). ديوان سحيم. (عبد العزيز الميمني، المحرر) القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية.
15. بن زكرياء، أحمد بن فارس. (1979م). مقاييس اللغة. (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الفكر.
16. الجاحظ، عمرو بن بحر. (1424هـ). الحيوان (المجلد 2). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

17. الجرجاني، عبد القاهر. (1992م). *دلائل الإعجاز في علم المعاني* (المجلد 3). (محمود محمد شاكر، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: مطبعة المدني.
18. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987م). *الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية* (المجلد 4). (أحمد عبد الغفور عطار، المحرر) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
19. الحطيئة. (1993). *ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت* (المجلد 1). (مفيد محمد قميحة، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
20. الخنساء. (2004م). *ديوان الخنساء* (المجلد 2). (حمدو طماس، المحرر) بيروت، لبنان: دار المعرفة.
21. الدمياطي، أحمد شهاب الدين. (2006م). *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر* (المجلد 3). (أنس مهرة، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
22. الرازي، فخر الدين. (1420). *التفسير الكبير* (المجلد 3). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
23. الزجاج، أبو إسحاق. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (المجلد 1). (عبد الجليل عبدة شلبي، المحرر) بيروت، لبنان: عالم الكتب.
24. الزمخشري، جار الله. (1407). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (المجلد 3). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.
25. السامرائي، فاضل صالح. (2000م). *معاني النحو* (المجلد 1). عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر.
26. السامرائي، فاضل صالح. (2006م). *التعبير القرآني* (المجلد 4). عمان، الأردن: دار عمّار.
27. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988م). *الكتاب* (المجلد 3). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: مكتبة الخانجي.
28. السيوطي، جلال الدين. (1974م). *الإتقان في علوم القرآن*. (محمد إبراهيم أبو الفضل، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
29. السيوطي، جلال الدين. (1988م). *معترك الأقران في إعجاز القرآن* (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
30. السيوطي، جلال الدين. (1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. (فؤاد علي منصور، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

31. الصفدي، صلاح الدين خليل. (2000م). *الوافي بالوفيات*. (أحمد الأرناؤوط، و تركي مصطفى، المحررون) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث.
32. الطبري، محمد بن جرير. (2001م). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* (المجلد 1). (عبد الله التركي، المحرر) مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: دار هجر للطباعة والنشر.
33. العكبري، أبو البقاء. ((د.ت)). *التبيان في إعراب القرآن*. (علي محمد الجاوي، المحرر) عيسى البابي الحلبي وشركاه.
34. الفارابي، إسحاق بن إبراهيم. (2003م). *معجم ديوان الأدب*. (أحمد مختار عمر، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر.
35. الفراء، يحيى بن زياد. ((د.ت)). *معاني القرآن* (المجلد 1). (أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، و إسماعيل عبد الفتاح الشلبي، المحررون) القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار المصرية للتأليف والترجمة.
36. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. ((د.ت)). *كتاب العين*. (مهدي المخزومي، و إبراهيم السامرائي، المحررون) بغداد، العراق: دار ومكتبة الهلال.
37. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد. (2005م). *القاموس المحيط* (المجلد 8). (مكتب تحقيق التراث، و محمد نعيم العرقسوسي، المحررون) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.
38. محمود، محمد قواد. (1999م). *أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي*. بغداد، العراق.
39. المرادي، حسن بن قاسم. (1992م). *الجنى الداني في حروف المعاني* (المجلد 1). (فخر الدين قباوة، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
40. معمر بن المثنى، أبو عبيدة. (1998م). *شرح نقائض جرير والفرزدق*. (وليد محمود خالص، و محمد إبراهيم حور، المحررون) أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: المجمع الثقافي.
41. النحاس، أبو جعفر أحمد. (1992م). *القطع والانتناف* (المجلد 1). (عبد الرحمن إبراهيم المطرودي، المحرر) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.
42. النيسابوري، أبو الحسن علي. (1430). *التفسير البسيط* (المجلد 1). (لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود، المحرر) الرياض، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود.
43. الهذليين، الشعراء. (1965م). *ديوان الهذليين*. (محمد محمود الشنقيطي، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: الدار القومية للطباعة والنشر.